قوّم وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، ذلك الاتفاق بأنه محاولة اسرائيلية لـ «ضرب العرب ببعضهم البعض من طريق اعلانها المستمر ان هناك تقدّماً في أحد المسارات ومصاعب تعترض مسارات أخرى... [و] ان دمشق سألت عمّان بشأنه فأكد المسؤولون الاردنيون انه لا يعدو كونه مجرّد اتفاق على جدول أعمال، وقد اقتنعت دمشق بهذا التفسير» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٢٤). وعلّق رئيس الوفد السوري الى مفاوضات السلام، موفق العلاف، على الاتفاق بأن «المهم ان نتمسّك بشمولية الحل، وألا نسمح لاسرائيل بأن تستفرد أي طرف عربي ضد الآخر، وألا نبالغ في التخوّف تحت مظلة الالتزام العربي بالشمولية» (من مقابلة مع العلاف، **المصدر نفسه**، ١٤ ـ ١٩٩٢/١١/١٥، ص ٤).

وتوجّه الى الاردن وفد فلسطيني برئاسة محمود عباس (ابو مازن) للاستيضاح حول الاتفاق الاردني ـ الاسرائيلي. وقال مصدر فلسطيني ان منظمة التحرير الفلسطينية «طلبت توضيحات بشأن نقطتين تتعلّقان بمسألتي اللاجئين الفلسطينيين والحدود» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١١/٣)؛ وفي ضوء التخوّفات الفلسطينية، استدعى رئيس الوزراء الاردني، زيد بن شاكر، رئيس الوفد الاردني «وبحث معه في بعض النقاط الواردة في الاتفاق والتي تريد عمّان بشأنها توضيحات، وهي تتعلّق خصوصاً بالفقرات التي تتحدث عن مسألتي اللاجئين والارض المحتلة» (**المصدر نفسه**)؛ وأوضح رئيس الوفد الاردني في تصريح لاحق له «انه لا اتفاق نهائياً بعد على جدول الاعمال المقترح... لقد توصلنا الى توافق حول هذا الجدول في مطلع الجولة السابعة، لكن هذا التوافق كان يحتاج الى موافقة نهائية، [وقد] وجدنا فيها عدم وضوح في اللغة الموجودة في احدى الفقرات وتمّت معالجتها بحيث أصبحت لا تقبل الجدل اطلاقاً... [فـ] اذا وافق الجانب الاسرائيلي على اللغة الجديدة التي وضعناها، فسنبدأ البحث في جدول الاعمال» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٩٢/١١/٢٣)؛ وقد أوضح الملك الاردني حسين مسألة جدول الاعمال الاردني ـ الاسرائيلي بالقول بأنه «رؤوس اقلام اتفق عليها بالنسبة للمواضيع التي ستبحث... [وانه] أُجري شيء من سوء الفهم للموضوع على الصعيد الاعلامي نتيجة نشر نقاط اتفق عليها لترفع الى الحكومتين من اجل اقرارها أو تعديلها... وهي لن تُقر حتى يجرى عليها تعديل... فربما كانت هناك بعض النقاط الغامضة؛ وبالتالي هنالك سعي لايضاحها، بحيث لا تفسّر بأننا يمكن، بأي شكل من الاشكال، ان ننسى مسؤوليتنا الأدبية في دعم القيادة الفلسطينية لاسترداد حقوقها على التراب الوطني الفلسطيني» (من مقابلة مع الملك حسين، **القدس العربي**، ١٩٩٢/١٢/٤، ص ٣). وقد طلب الاردن «اجراء تغييرات في أجزاء من الوثيقة... وذلك استجابة لمخاوف من أنها قد تضعف الموقف الفلسطيني في ما يتعلّق بالانسحاب الاسرائيلي من الارض المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٩٢/١٢/٧).

الفلسطينيون، بدورهم، أبدوا تفهّماً للسلوك الاردني. فقد قال رئيس اللجنة التوجيهية للوفد الفلسطيني، فيصل الحسيني، ان الوثيقة الاردنية ـ الاسرائيلية مجرّد مشروع جدول أعمال فيه بعض الثغرات التي أبدينا تحفظنا عليها للوفد الاردني الذي تجاوب معنا وأعاد النظر فيها» (**الشعب**، الجزائر، ١٩٩٢/١٢/٥)؛ وأوضح أبو مازن انه «لا بدّ من فهم ان طبيعة المسارات العربية مختلفة عن بعضها البعض...[و] نحن نفهم أنه قد يحصل تقدّم على مسار دون الآخر، اما لسهولة القضايا المطروحة أو لطبيعة المسار نفسه، وهذا لا يعني ان الاطراف العربية تخلّت عن بعضها البعض، فالمهم ان يتفق العرب على ان الحل يجب ان يكون شاملاً، فإذا ما تم ذلك، فأنا لا أعتقد بأن هناك تخوفاً في حال احراز تقدّم على مسار دون المسارات الاخرى» (من مقابلة مع أبو مازن، **القدس العربي**، ١٤ ـ ١٩٩٢/١١/١٥، ص ٥). وقد أوضح مصدر أردني «ان الاردن لن يوقع أبداً معاهدة سلام منفصلة مع اسرائيل، وأن توقيع مثل هذه المعاهدة لن يتمّ الّا بعد استشارة الاطراف العربية الاخرى وبالاتفاق معها في إطار سلام شامل» (**تشرين**، دمشق، ١٩٩٢/١١/٢)؛ وصرّح المصدر بعد لقاء رئيس وزراء الاردن، زيد بن شاكر، مع الوفد الفلسطيني بأن الجانبين «أكدا أهمية مواصلة التنسيق والتشاور مع الاشقاء في سوريا ولبنان ومصر لتجسيد موقف عربي واحد... وأن الاردن سيدرس الوثيقة التي يحملها الوفد الاردني بدقّة،